معالم
في منزلة العقل عند أهل السنة والجماعة

بقلم

أ.د. صالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة

الملخص

o يطلق العقل على أحد أربعة معان: الغريزة التي جعلها الله في الإنسان، والعلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء، والعلوم النظرية التي تحصل بالنظر والاستدلال، والعمل بالعلم.

o تتلخص معالم منزلة العقل عند أهل السنة والجماعة في ستة:

أولا: للعقل منزلة رفيعة؛ فأهل السنة والجماعة ينزلون العقل منزلته اللائقة به؛ أخذا بما جاء في الشريعة من تكريمه والاحتفاء به، وهذا له شواهد عديدة.

ثانيا: الدليل العقلي الصحيح دليلٌ شرعي معتبر؛ فهو قسيمٌ للدليل السمعي؛ و"الدليل الشرعي" يشملهما. ومن الخطأ ظن أن الدليل الشرعي منحصر في الدليل السمعي.

ثالثا: أهل السنة وسطٌ -في شأن العقل- بين الغلاة والجفاة؛ بين من أهمل حجيته، ومن غالى فيه فمنحه سلطانا فوق سلطانه.

وبهذا يتضح مدى ظلم أهل السنة حين ينسبون إلى إهمال العقل.

رابعا: لا تعارض بين العقل والنقل.

وعند توهم التعارض بين العقل والنقل، وعجز المكلف عن إزالة هذا التعارض؛ فالواجب تقديم النقل واتهام العقل.

خامسا: العقل وإن كان ذا شأن واعتبار؛ إلا أن حدوده ضيقة ومجالاته محدودة.

ويشهد لهذا: أنه لا دخل له في الغيبيات، ولا يستقل بالهداية، ولا بالفصل بين المتنازعين، وقد يقف عاجزا أمام بعض ما يأتي في الشريعة؛ إذ قد تجيء بمحارات العقول لا بمحالاتها.

سادسا: العقل تابع، والنقل متبوع.

فالعقل والنقل وإن كانا مقترنين متوافقين؛ إلا أن التقديم للنقل دون شك، وغاية العقل –غريزةً أو علوما ضرورية أو نظرية– أن يكون وسيلة لفهمه، أو خادما له، منقادا إليه، غير مستغنٍ عن إرشاده وتوجيهه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقرارا به وتوحيدا، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما مزيدا، أما بعد:

فإن موضوع (**العقل**) من الموضوعات الواسعة الساخنة التي أشغلت "العقول" قديما وحديثا، بدأ من تعريفه وماهيته ومحله وحدوده، وانتهاء بعلاقته بغيره كـ"النقل".

والمسائل والتشعبات، والمناهج والاختلافات -التي تندرج في أعطافه- شيءٌ يند عن الحصر.

وإن من الأمر العجيب أن يتحير "العقل" في "العقل"!

غير أن حظ هذه الصفحات مسألة أخص، لها أهمية بالغة؛ ألا وهي: **"منزلة العقل عند أهل السنة والجماعة"**؛ فإن أهل السنة والجماعة هم الذين هداهم الله إلى الحق فيما اختلف الناس فيه من هذا الشأن؛ فأنزلوا العقل منزلته اللائقة به، دون إفراط أو تفريط.

وليس يخفى أن جمع أطراف هذا الموضوع في وريقات من الصعوبة بمكان، إلا أني سأستعين بالله تعالى على إبراز أهم معالمه، والتوفيق بيد الله.

○ تعريف العقل:

أصل مادة (عقل) يرجع إلى المنع، ومنه سمي عقال البعير.

وسمي العقل عقلا لأنه يمنع صاحبه مما لا يليق[1].

---

(١) انظر: تاج العروس (٣٠/١٩-٢٠).

ومن مرادفاته: اللُّب، والحِجى، والحِجر، والنُهية[1].

واختلف العلماء في حد العقل اختلافا كثيرا[2]؛ فقيل: هو ((الحابس عن ذميم القول والفعل))[3].

وقيل: هو ((نقيض الجهل))[4].

وقال الراغب الأصفهاني: ((العقل يقال للقوة المتهيئة لقبول العلم، ويقال للعلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوة: عقل))[5].

والتحقيق أن "العقل" يطلق -في النصوص ومجاري كلام العلماء- ويراد به أحد أربعة معان[6]:

١- الغريزة -أو الملَكة- التي جعلها الله في الإنسان وبها يدرك، وهي التي يمتاز بها عن الحيوان، والعاقل عن المجنون.

٢- العلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء؛ كالعلم بأن الكل أكبر من الجزء، وأن المخلوق لا بد له من خالق، وامتناع اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما، ونحو ذلك.

٣- العلوم النظرية، وهي التي تحصل بالنظر والاستدلال.

٤- العمل بالعلم، أو الأعمال التي تكون بموجب العلم، وهذا ما جاء في نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك: ١٠]

---

(١) انظر: المصدر السابق (١٨/٣٠)، والكليات (٦١٩).

(٢) انظر طائفة من تلك الحدود في الكليات (٦١٧-٦١٨).

(٣) مقاييس اللغة (٤/٦٩).

(٤) العين للخليل بن أحمد (١/١٥٩)، ومجمل اللغة (٢/٦١٧).

(٥) المفردات (٥٧٧).

(٦) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (١/١٥٨-١٥٩).

وتحديد المراد منها في هذا الكلام أو ذاك يتضح بالسياق.

أما عن **أهم المعالم في منزلة العقل عند أهل السنة والجماعة** فيمكن تلخيصها في الضوابط الآتية:

o **أولا: للعقل منزلة رفيعة.**

فأهل السنة والجماعة ينزلون العقل منزلته اللائقة به؛ أخذا بما جاءت به الشريعة من تكريمه والاحتفاء به[١] وصيانته، والمتأمل في أدلتها يجد هذا بيّنا.

ومن شواهده:

١- أن الشرع جعله مناط التكليف، قال ﷺ: (رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى **يعقل**)[٢].

٢- أنه حث على إعماله، ويدل على هذا كل دليل حثّ أو أثنى على التدبر والتفكر والتذكر.

٣- أنه أثنى على أهل العقول الراجحة، قال تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

٤- أنه ذم الذين أهملوه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءًۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠ - ١٧١].

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٦٨).

(٢) أخرجه أحمد (٤١/٢٢٤)، وأبو داود (٤/٢٤٥)، والنسائي (٦/١٥٦)، وابن ماجه (١/٦٥٨)، وهو حديث صحيح، انظر الكلام عنه في إرواء الغليل (٢/٤-٧).

٥- أنه جعله أحد الضروريات الخمس[١] التي يتعين المحافظة عليها، ويحرم التعدي عليها؛ فنهى عن تناول ما يغيّبه من المسكرات، وشدد في أمر الجناية عليه؛ حتى إن في التعدي عليه الدية كاملة؛ قال ابن قدامة: ((مسألة؛ قال[٢]: (وفي ذهاب العقل الدية) لا نعلم في هذا خلافا ... ولأنه[٣] أكبر المعاني قدرا، وأعظم الحواس نفعا؛ فإن به يتميز من البهيمة، ويعرف به حقائق المعلومات، ويهتدي إلى مصالحه، ويتقي ما يضره، ويدخل به في التكليف، وهو شرط في ثبوت الولايات، وصحة التصرفات، وأداء العبادات، فكان بإيجاب الدية أحق من بقية الحواس))[٤].

٦- أنه عن نهى عن تعطيله أو امتهانه بخرافة أو شعوذة تستنزله من عليائه؛ ككهانة وسحر وطِيرة وتعليق تمائم وما إلى ذلك.

٧- أنه حفظه من التِيه في مهامِه ليست في وسعه؛ صيانةً له عن الضياع؛ فمنعه -مثلا- من الخوض في كيفية الغيبيات، والتنقير عن العلة في كل دقيق وجليل من الخلق والأمر والقدر.

○ ثانيا: الدليل العقلي الصحيح دليلٌ شرعي معتبر؛ فهو قسيمٌ للدليل السمعي؛ و"الدليل الشرعي" يشملهما.

فالأدلة العقلية الصحيحة: أدلةٌ عقليةٌ شرعيةٌ؛ ((شرعية: بمعنى أن الشرع هدى إليها، عقلية: بمعنى أنه يُعرف صحتها بالعقل؛ فقد جمعت وصفي الكمال))[٥].

---

(١) انظر: الموافقات (٣١/١).

(٢) يريد: الخِرقي -صاحب المختصر الذي يشرحه ابن قدامة-.

(٣) أي العقل.

(٤) المغني (٤٦٥/٨).

(٥) درء تعارض العقل والنقل (٣٩/٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((الدليل] الشرعي قد يكون سمعيًا وقد يكون عقليًا؛ فإن كون الدليل شرعيا يراد به كون الشرع أثبته ودل عليه، ويراد به كون الشرع أباحه وأذن فيه؛ فإذا أريد بالشرعي ما أثبته الشرع: فإما أن يكون معلوما بالعقل أيضا ولكن الشرع نبه عليه ودل عليه؛ فيكون شرعياً عقليا؛ وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز من الأمثال المضروبة -وغيرها- الدالة على توحيده وصدق رسله وإثبات صفاته وعلى المعاد؛ فتلك كلها أدلة عقلية يُعلم صحتها بالعقل، وهي براهين ومقاييس عقلية، وهي مع ذلك شرعية.

وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يُعلم إلا بمجرد خبر الصادق؛ فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كان ذلك شرعيا سمعيا.

وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه، ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين: العقليات، والسمعيات، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة، وهذا غلط منهم؛ بل القرآن دل على الأدلة العقلية وبيّنها ونبّه عليها))[1].

ويؤكد هذا المعنى أمران:

١- أن العقل مُوصلٌ -كما هو حال النقل- إلى أصول الاعتقاد الكبار؛ كالإقرار بوجود الله وربوبيته وإفراده بالعبادة واتصافه بالكمال المطلق، وثبوت المعاد والجزاء ونحو ذلك؛ لكن هذا إنما كان على سبيل الإجمال؛ أما التفصيل فخاصية النقل[2].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/١٩٩).

(٢) انظر: الأدلة النقلية العقلية على أصول الاعتقاد (٣٦-٣٨).

٢- أن الرسل عليهم الصلاة والسلام قد أرشدوا إلى كثير من الأدلة العقلية، ولم يهملوا القدر الذي يمكن للعقل إدراكه من العلوم؛ ((بل نبهوا الناس عليه وذكّروهم به ودعوهم إلى النظر فيه؛ حتى فتحوا أعينا عميا وآذانا صما وقلوبا غلفا))[١].

قال ابن القيم: ((فجمع سبحانه بين السمع والعقل، وأقام بهما حجته على عباده؛ فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلا.

فالكتاب المنزَل والعقل المدرِك: حجةُ الله على خلقه))[٢].

○ ثالثا: أهل السنة وسطٌ -في شأن العقل- بين الغلاة والجفاة.

لقد اختط أهل السنة لهم -في شأن العقل- منهجا وسطا بين أهل الإفراط وأهل التفريط؛ بين من أهمل حجيته، ومن غالى فيه فمنحه سلطانا فوق سلطانه[٣].

ذلك أن كثيرا من أرباب علم الكلام قد غلوا حتى جعلوا العقل وحده أصل علمهم، والإيمان والقرآن تابعين له، والمعقولات هي الأصول الكلية المستغنية بنفسها عنهما.

وقابلهم كثير من المتصوفة الذين ذموا العقل وعابوه ورأوا أن الأحوال العالية والمقامات الرفيعة لا تحصل إلا مع عدمه، وربما أقروا بما يكذب به صريح العقل، ومدحوا السُكْر والجنون والوَلَه وأمورا من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز.

فالأولون أفرطوا حتى قضوا بوجوب أشياء وجوازها وامتناعها لحجج عقلية اعتقدوها حقا وهي باطل، وعارضوا بها ما خرج من مشكاة النبوة.

---

(١) الصارم المسلول (٢٥٠).

(٢) الصواعق المرسلة (٤٥٨/٢).

(٣) انظر: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل (١١٤/١).

والآخرون فرّطوا؛ فجمعوا بين تصديقٍ باطل وعملٍ فاسد؛ فخرجوا عن مقتضى العقل الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم، وعزلوه عن محل ولايته[1].

وهدى الله أهل السنة والجماعة إلى النهج القويم والصراط المستقيم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية مبينا وسطيتهم بين المنهجين السابقين: «كلا الطرفين مذموم، بل العقل شرطٌ في معرفة العلوم وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل؛ لكنه ليس مستقلا بذلك؛ بل هو غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عُزل بالكلية: كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أمورا حيوانية قد يكون فيها محبة ووجد وذوق كما قد يحصل للبهيمة.

فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة»[2].

وتأسيسا على هذا الضابط -وما قبله- يتبين مدى ظلم أهل السنة حين يُنسبون إلى إهمال العقل، فإن «من العجب أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهلُ تقليد؛ ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل ... فيقال لهم: ليس هذا بحق؛ فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن؛ هذا أصل متفق عليه بينهم، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٣٨-٣٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٣٣٨-٣٣٩). ويبدو أنه لو كان الشطر الأخير من الجملة: "والأقوال المخالفة للنقل باطلة" لأضحت أتم معنى، والله أعلم.

ولكن وقع اشتراك في لفظ "النظر والاستدلال" ولفظ "الكلام"؛ فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم؛ فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال»[١].

○ رابعا: لا تعارض بين العقل والنقل.

وهذا أصل أصيل عند أهل السنة والجماعة، يعتصمون به -دائما- في مقامي التقرير والرد.

فإن «الأنبياء -صلوات الله عليهم وسلامه- معصومون، لا يقولون على الله إلا الحق، ولا ينقلون عنه إلا الصدق؛ فمن ادعى في أخبارهم ما يناقض صريح المعقول: كان كاذبا، بل لا بد أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح، أو ذلك المنقول ليس بصحيح.

فما عُلم يقينا أنهم أخبروا به يمتنع أن يكون في العقل ما يناقضه، وما عُلم يقينا أن العقل حكم به، يمتنع أن يكون في أخبارهم ما يناقضه»[٢].

فتبين أن العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح؛ وهذا ثابت بالاستقراء التام لأدلة الشرع.

قال الشاطبي: «الاستقراء دل على جريانها[٣] على مقتضى العقول، بحيث تصدقها العقول الراجحة، وتنقاد لها طائعة أو كارهة»[٤].

---

(١) المصدر السابق (٤/٥٥-٥٦).

(٢) الجواب الصحيح (٤/٤٠٠).

(٣) أي: الشريعة.

(٤) الموافقات (٣/٢١٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((ما عُلم بصريح العقل لا يُتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه؛ فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهاتٍ فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموفق للشرع.

وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار -كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك- ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط))[1].

ويقول ابن القيم: ((ما عُلم بصريح العقل -الذي لا يختلف فيه العقلاء- لا يُتصور أن يعارضه الشرع البتة ولا يأتي بخلافه، ومن تأمل ذلك في ما ينازع العقلاء فيه من المسائل الكبار وجد ما خالفت النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للنقل، فتأمل ذلك في مسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد تجد ما يدل عليه صريح العقل لم يخالفه سمع قط؛ بل السمع الذي يخالفه إما أن يكون حديثا موضوعا، أو لا تكون دلالته مخالفة لما دل عليه العقل))[2].

والخلاصة في هذا المقام: أن أهل السنة والجماعة يعتقدون ما يأتي:

١- أنه لا يمكن حصول التعارض بين النقل -الدليل من الكتاب والسنة- الصحيح والعقل الصريح؛ فهذا فرضٌ فاسدٌ من أصله.

---

(١) درء التعارض (١/١٤٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/٨٢٩).

٢- أن ((كل من كان أقرب إلى التصديق بما جاءت به الرسل والعمل به كان أكمل عقلا وسمعا، وكل من كان أبعد عن التصديق بما جاءت به الرسل والعمل به كان أنقص عقلا وسمعا))(١).

قال ابن القيم: ((ما عارض أحدٌ الوحي بعقله إلا أفسد الله عليه عقله حتى يقول ما يضحك منه العقلاء))(٢).

وقال ابن أبي العز: ((وكل من قال برأيه وذوقه وسياسته -مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول- فقد ضاهى إبليس؛ حيث لم يسلّم لأمر ربه))(٣).

٣- أن كل شبهة -وإن سميت عقلية- تعارض النقل فهي داحضة، والعقل السليم أول حاكم بفسادها؛ فلا ارتياب في أن ((المعقول الصريح يدل على بطلان المعارض للمنقول الصحيح))(٤).

٤- أن كل ما يدعى فيه التعارض بين النقل والعقل فمرجعه إلى واحد من ثلاثة: عدم صحة النقل، أو عدم فهم النقل فهما صحيحا، أو عدم صحة العقل(٥).

٥- أنه عند توهم التعارض بين العقل والنقل، وعجز المكلف عن إزالة هذا التعارض؛ فالواجب تقديم النقل واتهام العقل(١)، قال سبحانه: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن

---

(١) درء التعارض (٨٣/٧). وهذا الكتاب العُجاب أحسن كتاب -فيما أعلم- صُنف في تجلية العلاقة بين النقل والعقل ودفع شبه المخالفين للحق.

(٢) الصواعق المرسلة (١٠٠٢/٣).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢٤٢/١).

(٤) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (٥٦).

(٥) انظر: درء التعارض (١٤٨/١). و"العقل" الذي حُكم عليه بعدم الصحة ههنا لا يخرج عن كونه علوما نظرية خاطئة سميت عقلا، أو خطأ في تصور العقل -الغريزة- أو تصديقه نتيجة الخطأ في المقدمات التي بُني عليها التصور أو التصديق، أما العلوم الضرورية فلا يمكن أن تكون خاطئة.

رَبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣]، فهذا هو القانون الكلي عند أهل السنة والجماعة.

كتب عمر بن عبد العزيز –رحمه الله– إلى الناس: (إنه لا رأي لأحد مع سنة سنها رسول الله ﷺ)[٢].

وقال الشافعي رحمه الله: ((فيسقط كل شيء خالف أمر النبي ﷺ، ولا يقوم معه رأي ولا قياس؛ فإن الله عز وجل قطع العذر بقوله ﷺ))[٣].

○ خامسا: العقل وإن كان ذا شأن واعتبار؛ إلا أن حدوده ضيقة ومجالاته محدودة.

سبق بيان أن أهل السنة لا ينكرون ما للعقل من مكانة واعتبار، ومع هذا فهم يقرون بأن له حدودا لا يتجاوزها، لذا فهو أضعف من أن يحكم في شيء خارج عن محل ولايته، أو أن يستقل عن الشرع استقلالا تاما، وهذا من آثار كمال الخالق وفقر المخلوق، ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾ [النساء: ٢٨].

فالعقل إذن له حكمٌ داخل حدود مملكته، لكنه عاجزٌ خارجها، وفي كلا الحالين لا يستغني عن وحي ربه سبحانه.

ومن شواهد هذا:

١– أنه لا دخل له في الغيبيات؛ فتفاصيل كثير من صفات الله تعالى أو الملائكة أو اليوم الآخر –مثلا– لا تُعلم ابتداء إلا من طريق النقل، وليس للعقل من سبيل إلى الاهتداء إليها، وحسبه الإقرار والتسليم بها إذا بلغته، والحكم بعدم امتناعها.

---

(١) انظر تفصيل هذا في: درء التعارض (١/١٧٠) وما بعدها، والصواعق المرسلة (٣/٨٥٣) وما بعدها.

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة (١/٤٢٣).

(٣) الأم (٢/٢٥٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك))(١).

وسبب هذه المحدودية: كونه مكبّلا بالمحسوسات؛ فلا طاقة له في إدراك شيء وراءها، وهذا ما يذعن به العقل نفسه!

فهو إذن الذي حكم بأنه لا مجال له فيما خرج عن محل سلطانه.

٢- أنه لا يستقل بالهداية؛ فمن رامها به وحده: ضلّ.

فإن مَثل العقل كمَثل نور العين؛ فهي لا تبصر إلا أن يتصل بها نور الشمس أو المصباح، وإلا بقيت عاجزة عن الإبصار؛ فكذلك العقل؛ لا يبصر الهداية إلا إذا اتصل به نور القرآن والإيمان(٢)، فالعقول عند عدمه لا تُجدي ولا تُغني؛ قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَارُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُواْ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَاتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

فلا سبيل للهداية إلا بالوحي؛ قال تعالى: ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓ﴾ [سبأ: ٥٠].

٣- أنه لا يستقل بالفصل بين الناس فيما تنازعوا فيه.

إنما الذي يستقل بذلك: الوحي المنزل، الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب؛ ((وذلك أن أقوى العقول متفاوتة مختلفة، وكثيرا ما يشتبه المجهول بالمعقول، فلا يمكن أن

---

(١) مجموع الفتاوى (١١٥/٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣٣٨/٣).

يفصل بين المتنازعين قولُ شخص معين ولا معقوله؛ وإنما يفصل بينهم الكتاب المنزل من السماء، والرسول المبعوث المعصوم فيما بلغه عن الله تعالى))[1]، ولذا أمر الله سبحانه برد التنازع إلى الكتاب والسنة؛ فقال جل جلاله: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

٤- سبق بيان أنه لا تعارض بين العقل والنقل، غير أن هذا لا يعني أن العقل مؤهل للحكم على كل ما جاء في الشرع أو إداركه من جميع الوجوه؛ بل إنه -لعجزه- قد يقف عاجزا أمام بعض ما جاء في الشرع، وإن كان -مع هذا- لا يحكم بامتناعه.

وهذا -كما أسلفت- من آثار كمال الخالق وضعف المخلوق.

وقد تقرر عند أهل السنة أن الشريعة قد تأتي بمحارات العقول لا بمُحالاتها.

ف((يجب الفرق بين ما يعلم العقل بطلانه وامتناعه، وبين ما يعجز العقل عن تصوره ومعرفته؛ فالأول: من محالات العقول، والثاني من محارات العقول، والرسل يخبرون بالثاني))[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((العقل الصريح دائما موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق والميزان؛ لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه؛ فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول، لا تخبر بمحالات العقول؛ فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم))[3].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١٣٧/٢). وانظر أيضا: مجموع الفتاوى (٤٦٥/١٢).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣٩١/٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٤٤/١٧). وانظر منه: (٣١٢/٢)، و(٢٤٣/١١)، والجواب الصحيح (٤٠٠/٤)، ودرء التعارض (٣٢٧/٧)، وبيان تلبيس الجهمية (٣٦١/٢)، و(٥٣٣/٨)، والصواعق المرسلة (٨٢٩/٣-٨٣٠).

o **سادسا: العقل تابع، والنقل متبوع.**

وهذه نتيجة ضرورية لما سبق؛ فالعقل والنقل وإن كانا مقترنين متوافقين؛ إلا أن التقديم للنقل دون شك؛ وكيف يتوهم خلاف ذلك! فهل يمتري عاقل في كون المعصوم مقدما على غير المعصوم؟ وأن التسليم حق المحفوظ عن الخطأ والاضطراب؟

وهل يتساوى ما كانت حدوده ضيقة، والنوازع المؤثرة فيه كثيرة، وتطرق الخطأ إليه واردا – مع ما نزل من عند العليم الحكيم سبحانه؟! لا شك أن هذا خلاف المعقول والمنقول.

قال الشاطبي: ((إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية؛ فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعا، ويتأخر العقل فيكون تابعا.

فلا يسرِّح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يسرِّحه النقل))(1).

والخلاصة: أن مبنى الدين على اتباع النقل: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣].

وغاية العقل –غريزةً أو علوما ضرورية أو نظرية– أن يكون وسيلة لفهمه، أو خادما له، منقادا إليه، غير مستغنٍ عن إرشاده وتوجيهه.

فحقيقة الحال أن ((العقل مُتولٍ، ولىّ الرسول ثم عزل نفسه؛ لأن العقل دل على أن الرسول ﷺ يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر.

والعقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة.

وهذا كما أن العامي إذا علم عين المفتي ودل غيره عليه وبين له أنه عالم مفت، ثم اختلف العامي الدال والمفتي وجب على المستفتي أن يقدم قول المفتي، فإذا قال له

(١) الموافقات (١/١٢٥).

العامي: أنا الأصل في علمك بأنه مفت، فإذا قدمت قوله على قولي عند التعارض: قدحت في الأصل الذي به علمت بأنه مفت!

قال له المستفتي: أنت لما شهدت بأنه مفت ودللت على ذلك: شهدت بوجوب تقليده دون تقليدك كما شهد به دليلك، وموافقتي لك في هذا العلم المعين لا يستلزم أني أوافقك في العلم بأعيان المسائل، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتي الذي هو أعلم منك لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفت، وأنت إذا علمت أنه مفت باجتهاد واستدلال ثم خالفته باجتهاد واستدلال كنت مخطئا في الاجتهاد والاستدلال الذي خالفت به من يجب عليك تقليده واتباع قوله، وإن لم تكن مخطئا في الاجتهاد والاستدلال الذي به علمت أنه عالم مفت يجب عليك تقليده.

هذا مع علمه بأن المفتي يجوز عليه الخطأ، والعقل يعلم أن الرسول ﷺ معصوم في خبره عن الله تعالى لا يجوز عليه الخطأ، فتقديمه قول المعصوم على ما يخالفه من استدلاله العقلي أولى من تقديم العامي قول المفتي على قوله الذي يخالفه.

وكذلك أيضا إذا علم الناس وشهدوا أن فلانا خبير بالطب أو القيافة أو الخرص أو تقويم السلع ونحو ذلك، وثبت عند الحاكم أنه عالم بذلك دونهم، أو أنه أعلم منهم بذلك، ثم نازع الشهود الشاهدون لأهل العلم بالطب والقيافة والخرص والتقويم أهلَ العلم بذلك: وجب تقديم قول أهل العلم بالطب والقيافة والخرص والتقويم على قول الشهود الذين شهدوا لهم»[1].

وبعد .. فهذا ما يسر الله تعالى من بيان أهم المعالم المفصحة عن منزلة العقل عند أهل السنة والجماعة، ثبتنا الله على منهاجهم، وألزمنا غرزهم.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) درء التعارض (١/١٣٨-١٣٩).

قائمة المصادر

• القرآن الكريم

• الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، لسعود العريفي، دار عالم الفوائد، ط الأولى.

•إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني،. المكتب الإسلامي، ط الثانية ١٤٠٥هـ

• بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط الأولى ١٤٢٦هـ.

• جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط الأولى.

• الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق علي بن حسن بن ناصر وآخرين، دار العاصمة بالرياض، ط الثانية ١٤١٩هـ.

• درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، من مطبوعات جامعة الإمام بالرياض، ط الأولى ١٤٠٠هـ

• سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق: محمد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

• سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة ببيروت (بدون معلومات الطبع).

• سنن النسائي (المجتبى)، لأبي عبد الرحمن النسائي، دار الريان للتراث، القاهرة (بدون معلومات الطبع).

• شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: الأرنؤوط والتركي، مؤسسة الرسالة، ط العاشرة، ١٤١٧هـ.

• الشريعة، لأبي بكر الآجري، تحقيق: عبد الله الدميجي، دار الوطن، ط الثانية ١٤٢٠ هـ.

• الصارم المسلول على شاتم الرسول، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني.

• الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، تحقيق علي الدخيل الله، دار العاصمة الرياض، ط الأولى ١٤٠٨هـ.

• العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: المخزومي والسامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

• الكليات لأيوب بن موسى الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤١٣هـ.

• مجمل اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٠٦ هـ.

•مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع عبد الرحمن ابن قاسم ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة ١٤١٦هـ.

• مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤١٦ هـ.

• المغني، لابن قدامة المقدسي، الناشر: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ.

• المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد كيلاني، مطبعة البابي الحلبي، ط ١٣٨١هـ.

- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس القزويني، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، لعثمان علي حسن، مكتبة الرشد، ط الخامسة ١٤٢٧هـ.
- منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل، لجابر إدريس أمير، مكتبة أضواء السلف.

فهرس الموضوعات